إسرائيل تتوقع معركة قاسية في الأمم المتحدة بشأن جدار الفصل العنصري

■ غزة (القدس المحتلة)/وكالات الأنباء

شدد نبيل أبو ردينة، مستشار الرئيس الفلسطيني، أمس على أن الوقت حان للعالم لكي يتخذ خطوات وإجراءات تؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، سيما الخاصة بوقف وإزالة الجدار العنصري الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة.

وأضاف أبو ردينة في تصريح لوكالة (فرانس برس) : إن قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار يشكل نقطة هامة لانطلاق حركة سياسية فلسطينية وعربية ودولية جديدة من أجل الوصول إلى آلية عمل مشتركة لإنهاء الاحتلال ووقف العدوان والجدار.

وقال : نتطلع باهتمام إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم كل الأحرار والشرفاء في العالم وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وأشار إلى أنه بعد الانتصار القانوني في محكمة العدل الدولية، الذي أكد شرعية النضال الفلسطيني وعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي والجدار، نعود اليوم إلى الجمعية العامة لمتابعة نتائج هذا القرار الهام.

واستبعد أبو ردينة أن يؤثر قرار تيري رود لارسن، مبعوث الأمم المتحدة، على قرارات الجمعية العامة.

وكان لارسن قد أبلغ مجلس الأمن الدولي أن الأراضي الفلسطينية تتوجه تدريجياً إلى الفوضى، وأن عرفات يظهر عدم رغبة سياسية في إصلاح السلطة الفلسطينية، وهو ما أثار غضب الفلسطينيين، حيث كان أبو ردينة قد اعتبر أن لارسن شخص غير مرغوب فيه.

ودعا الأردن باسم المجموعة العربية إلى عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة للبحث في الرأي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في الجدار الذي تشيده إسرائيل في الضفة الغربية.

وعلى الجانب الإسرائيلي توقعت مصادر في حكومة أرئيل شارون مواجهة معركة قاسية في الأمم المتحدة حول قرار محكمة العدل الدولية، في الوقت الذي يواجه فيه شارون صعوبة في تشكيل حكومة وحدة وطنية تفتقد إلى غالبية برلمانية تجعلها في مهب رياح المعارضين لسياستها حول السلام وتحقيق الأمن، وأيضاً الضغوطات الدولية عليه من أجل تنفيذ خطة «خارطة الطريق» والانسحاب من قطاع غزة.

ولجأت مصادر دبلوماسية إسرائيلية - في محاولة للهروب - إلى إصدار تصريحات تنتقد فيها المنظومة الدولية.

وهاجم داني غيلرمان، السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، غالبية دول المنظومة الدولية التي اعتبرها غير أخلاقية وديكتاتورية لمجرد رفضها تأييد سياسة الاحتلال والضم والتوسع الإسرائيلية في ما يتعلق بجدار الفصل العنصري.

وتوقع غيلرمان في تصريحات أدلى بها للإذاعة الإسرائيلية، خوض معركة ضارية على الحلبة الدولية مقابل الغالبية التي وصفها بغير الأخلاقية وغير الديمقراطية التي تنضم إلى كل قرار ضد إسرائيل (على حد تعبيره).

وقال : إن الجهود الإسرائيلية تتركز على ما أسماه بالأقلية الأخلاقية كي تسمع صوتها، زاعماً أن هذه الدولة تتفهم أن بناء الجدار يأتي لإنقاذ حياة الإسرائيليين.

وكرر غيلرمان رفض إسرائيل الاعتراف بصلاحية المحكمة الدولية، مشيراً إلى أنه يواصل اجتماعاته مع الدول التي عارضت تحويل الملف إلى المحكمة الدولية لإقناعها برفض مشروع القرار الذي قدمه الفلسطينيون، والذي يطالب بإلزام إسرائيل بتنفيذ قرار المحكمة الدولية الذي اعتبر الجدار غير شرعي ويتناقض مع القانون الدولي ويخرق حقوق الإنسان الفلسطيني ويستولي على ممتلكاته.

ويطالب القرار الدولي إسرائيل بتفكيك ما تم بناؤه من الجدار على أراضي الفلسطينيين وتعويض المتضررين.

ويزعم غيلرمان أن الدول الأوروبية تعارض الاقتراح الذي قدمه الفلسطينيون وقاموا بتقديم مشاريع قرارات بديلة اعتبرها غيلرمان عملية وتوزاناً إلى حد كبير بين شجب إسرائيل وشجب ما أسماه بالإرهاب.

وأعرب غيلرمان عن ثقته في أن مشروع القرار لن يمر في مجلس الأمن الدولي إذا ما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تحويله إليه، وهو مسألة شبه مؤكدة .. وقال إنه مقتنع بأن واشنطن ستستخدم حق النقض (الفيتو).

من جهة ثانية قال حاخام إسرائيلي في لقاء صحفي أذاعته الإذاعة العبرية، إنه يعمل مع مجموعة من الحاخامات اليهود الذين ينتمون إلى التيار الأورثوذكسي، على بلورة مبادرة لإجراء حوار يهودي - عربي بمشاركة القيادات الروحية.

وحسب صحيفة (جيروزاليم بوست) جاءت المبادرة من الحاخام مناحيم فرومان، من مستوطنة تقوع، والحاخام شلومو ريسكين، من مستوطنة أفرات.

وقال فرومان في رسالة وجهها إلى الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساب : إن اتفاقيات أوسلو لم تأخذ الجهات الدينية في الاعتبار، بينما - برأيه - تلعب الديانة في الدائرة العربية الإسلامية دوراً هاماً، مشيراً إلى أن أحد أسماء الله الحسنى هو السلام .. وحسب الصحيفة رحب الرئيس كتساب بالمبادرة.

وقال الحاخام فرومان، إنه عرض الفكرة على رجال دين وأئمة مسلمين ووجد لديهم تشجيعاً للمبادرة.

«أمنستي» :

تشتيت شمل العائلات الفلسطينية .. في مقدمة السياسات الاسرائيلية

■ غزة/إينا

طالبت منظمة العفو الدولية (أمنستي) حكومة إسرائيل بإلغاء قانون الجنسية والدخول إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتها في فلسطين، واستئناف إنجاز طلبات جمع شمل العائلات وفقاً لمبدأ عدم التمييز، وتنفيذ آلاف الطلبات المتراكمة، وإعادة النظر في الطلبات التي رفضت قبل وقف العمل بالإجراء، وتوضيح سبب الرفض حتى يتسنى للطالب الطعن في القرار.

ودعت (أمنستي) - في تقرير أصدرته ونشرته على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت تحت عنوان «تقطيع الأوصال .. تشتيت شمل العلاقات نتيجة السياسات القائمة على التمييز» - إسرائيل إلى إلغاء القانون الخاص بجمع شمل العائلات، والذي يتسم بالتمييز ضد فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وضد المقيمين في القدس الذين يتزوجون من مقدسيين أو مقدسيات.

وأشارت المنظمة إلى أن قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل يرسخ التمييز العنصري وينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، موضحة أنه بدون الحق في جمع شمل العائلة ليس أمام الآلاف من مواطني إسرائيل الفلسطينيين والمقيمين في القدس إلاّ أن يعيش أزواجهم معهم بصورة غير قانونية في خوف يومي من الطرد أو أن تغادر العائلة بأكملها البلاد.

وأعطت (أمنستي) نموذجاً حياً على معاناة العائلات الفلسطينية .. ونقلت عن تيري بلاطة - (٣٨) عاماً، من القدس وتعمل مديرة مدرسة - قولها : بعد مضي (١٤) عاماً على الزواج لا يحق لزوجي ووالد أطفالي أن ينام في منزلنا، ولا يحق له تقبيل ابنته قبل خلودهما للنوم، ولا يحق له أن يكون موجوداً إذا مرضنا ليلاً، متسائلةً : ما هو المنطق من وراء إجبار العائلات على تحمل هذا الجحيم كل يوم عاماً بعد عام.

وقالت : يحرم الآلاف من الفلسطينيين من حقهم الأساسي في العيش كعائلة بسبب قانون إسرائيلي.

وتضيف بلاطة : أبلغوني في وزارة الداخلية أن عليّ إما أن أطلّق زوجي أو أن أعيش في الضفة الغربية، لكنني أحب زوجي وهو يحبني ولا نريد الطلاق ولا أريد أن آخذ أولادي للعيش في الضفة الغربية وسط حرب واضطراب أمني.

يشار إلى أن قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل يمنع حملة الهوية الإسرائيلية الزرقاء المتزوجين من فلسطينيي الأراضي المحتلة، من العيش مع أزواجهم في إسرائيل.

وكان الجيش الإسرائيلي قد أوقف العمل منذ نهاية عام ٢٠٠٠م بإجراءات جمع شمل عائلات السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة والمتزوجين من مواطني دول أخرى أو مقيمين فيها.

وبررت الحكومة الإسرائيلية منع جمع شمل العائلات بأسباب أمنية، بيد أن الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين وصفوا - بصورة متكررة - النسبة المئوية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بالخطر الديموغرافي والتهديد للطابع اليهودي للدولة، وهذا يوحي بأن القانون يشكل جزءاً من سياسة قائمة منذ زمن طويل تهدف إلى تقييد عدد الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالعيش في إسرائيل والقدس الشرقية.

adv

نبيل نعمان

اخفاقات

□ .. اخفاقات الولايات المتحدة في العراق تتوالى منذ أن دخلت قواتها هذا البلد ومعها عدد من الدول المغرر بها عدا بريطانيا التي كان تنسيقها كبيرا وتحريضها واضحا لتغليب الحل العسكري للعراق الذي وضعته إدارة بوش بعد أحداث ١١سبتمبر مباشرة.

فرية اسلحة الدمار الشامل التي قادت إلى شن الحرب وكانت مبررا لاسقاط النظام العراقي لم تعد كذلك اليوم في ظل الاخفاق في العثور على أي شيء من هذا القبيل وكذلك الحال بالنسبة لعلاقة صدام حسين ونظامه بتنظيم القاعدة ولم تعد لواشنطن ولندن أي شيء يقولونه سواء أن العالم بات أكثر أمنا بدون عراق صدام والعزف على عراق جديد وديمقراطي رغم ما تقوله الوقائع على الأرض بعكس ذلك.

واشنطن بعد أن استطاعت تبديل الادوار بانزال يافطة الاحتلال وابدالها بحكومة عراقية لم تستطع حتى الآن الدفع في اتجاه تحول القوات الاجنبية الموجودة في العراق البالغة ١٥٠ ألف جندي ١٢٠ ألفا منهم يتبعون القيادة الامريكية.

لم تستطع تحويلها إلى قوات متعددة الجنسيات برئاستها لأسباب كثيرة يبدو أن من اهمها حالة الانفلات الأمني السائدة في كذا منطقة في العراق والضربات التي تتعرض لها الدول الحليفة معها أكان عبر العمليات المسلحة والسيارات المفخخة التي تتعرض لها قواتها هناك أو من خلال عمليات الخطف التي زادت في الآونة الأخيرة وطالت رعايا عدد من الدول بما فيها الولايات المتحدة ولقي بعضهم الذبح على أيدي معتقليهم.

هذه الظاهرة القت بظلالها على الدول المعنية وشعوبها مثل ما يحدث حاليا لبلغاريا والفلبين وهما تواجهان مأزقا صعبا في الخروج من هذا المأزق الذي سرعان ما يتحول إلى غليان شعبي تجاه حكومات هذه الدول وغيرها لدفعها في اتجاه سحب قواتها من العراق وهو ما يطلبه الخاطفون في الغالب وفي ذات الوقت تسعى للحفاظ على تحالفها مع واشنطن في هذه الحرب التي تتكشف يوميا لا شرعيتها ولا أخلاقية مبرراتها.

ويبدو أن القادم من الأيام سيشهد مزيدا من هذه الظواهر وسيدفع في اتجاه تصاعد المطالبين بسحب القوات التابعة لدول كثيرة من العراق في حال استجابة هذه الدول وخرجت من العراق فإن المظلة التي حاولت واشنطن الجلوس تحتها ستذرها الرياح لتجد نفسها وجيدة وتنتفي معها مقولة قوات متعددة الجنسيات وما دعوتها مانيلا بعدم الاستجابة لمطالب الخاطفين بالانسحاب من العراق تدخل في إطار مخاوفها من أن ترتفع قائمة المنسحبين وتضاعف من محنتها هناك.

وحدها اسبانيا التي كانت من أكثر المتحمسين لواشنطن في حربها على العراق قبل أن يطيح الاشتراكيون بقادة ثابا تيرو بحكومة المحافظين برئاسة ازنار استطاعت الخروج من هذه المعمعة بسحب قواتها من العراق ومعها دول أخرى مثل هندوراس الدومينيكان .. وهي بذلك تكون متزعمة الجبهة العودة للصواب كما قالت مدريد فهل ستجد الدول الأخرى نفسها في نفس الموقف الايجابي حتى وإن كان متأخرا فهو خير من أن يستمر الأمر وتجد نفسها في ورطة حقيقية خاصة في ظل تصاعد العنصر الواقعي للعب دور في تفاعلات كثيرة ومنها الانتخابات البرلمانية والرئاسية وغيرها.

بدء مفاوضات أديس أبابا

التوتر يسيطر على الحوارين الخرطوم وحركتي التمرد في دارفور

أديس أبابا/ ق ن ا/

● بدأت في وقت مبكر من صباح أمس الجولة الأولى من المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد بدارفور برعاية الاتحاد الافريقي بمقره في أديس أبابا وترأس الجلسة الافتتاحية المفوض العام للاتحاد الافريقي الفا عمر كوناري ومفوض مفوضية الأمن والسلام في الاتحاد سعيد جنيد ووزير خارجية تشاد وممثل الأمين العام للأمم المتحدة السفير محمد سحنون.

وقد شهدت الجلسة الافتتاحية تراشقات كلامية رفعت من درجة حدة التوتر بين الجانبين بدأها وفد المتمردين الذي ينتمي إلى حركتي تحرير السودان والعدالة والمساواة حيث تقدم علي آدم شوقار عضو وفد المتمردين بست نقاط عبارة عن شروط مسبقة للحوار من جانبهم مع وفد الحكومة تتمثل في نزع أسلحة المليشيات وإجراء تحقيق دولي ومستقل حول ما أسماه بالابادة والتطهير العرقي بدارفور وطالب بمحاكمة كل من تسبب في الجرائم على حد قوله.

ورفض شوقار الوصول إلى أي حل أو إجراء مفاوضات مع الحكومة ما لم تنفذ المطالب التي تتمثل بإعادة المبعدين من مؤسسات الجيش والدولة.. كما طالب بتدويل أزمة دارفور وأن تحل تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

وقام رئيس الاتحاد الفا عمر كوناري بالتدخل لتهدئة الموقف وتحويل الجلسات إلى جلسات مغلقة وإنهاء الجلسة الافتتاحية فيما اتسمت كلمة وفد الحكومة السودانية بالموضوعية حيث طالب رئيس الوفد بتثبيت اتفاقية وقف إطلاق النار وتسهيل مهمة المساعدات الإنسانية وعودة النازحين وحل الأزمة والنزاعات القبلية عبر حوار مباشر وهو ما تم رفضه من قبل متمردي دارفور الذين طالبوا بنقل المفاوضات إلى مكان آخر ومحايد بدلا من العاصمة أديس أبابا.

وشرعت السلطات السودانية المختصة بولايات دارفور في إجراءات إعادة أكثر من ٣٤ ألف نازح موجودين بالمعسكرات إلى مناطقهم بعد إعادة الأمن والنظام إليها منهم ٢٩ ألف نازح بمعسكر "كلمة" بمحلية بليلة الذين سيتم ترحيلهم إلى مناطقهم شرقي نيالا و٤ آلاف آخرين من معسكري كلمة وموسية حول نيالا إلى سانية ودليبة وأبو عجورة وما حولها والف وثلاثمائة بمعسكر ابو شوك إلى مناطق فتيونوط كورما وطويلة.

وأعلنت مصادر سودانية أن النازحين قابلوا تلك الإجراءات بارتياح عميق مؤكدين رغبتهم في العودة إلى مناطقهم.

تجدر الإشارة إلى أن أعدادا كبيرة من النازحين خارج الإحصاء الرسمي كانت قد عادت خلال الأيام الماضية إلى مناطقها بعد أن أعادت السلطة الأمن والنظام إليها.

وفي ذات الإطار وتمكينا للتأمين وصلت إلى نيالا ٥ سرايا من الشرطة منها فصيلان إلى منطقة التعايش في إطار البرنامج الذي تنفذه وزارة الداخلية لإعادة النظام وتأمين عودة النازحين إلى مناطقهم.